علم اصول الفقه

معانی حرفی ۹۴-۱۱-۱۷ ۶۲

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادوي الطهراني

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

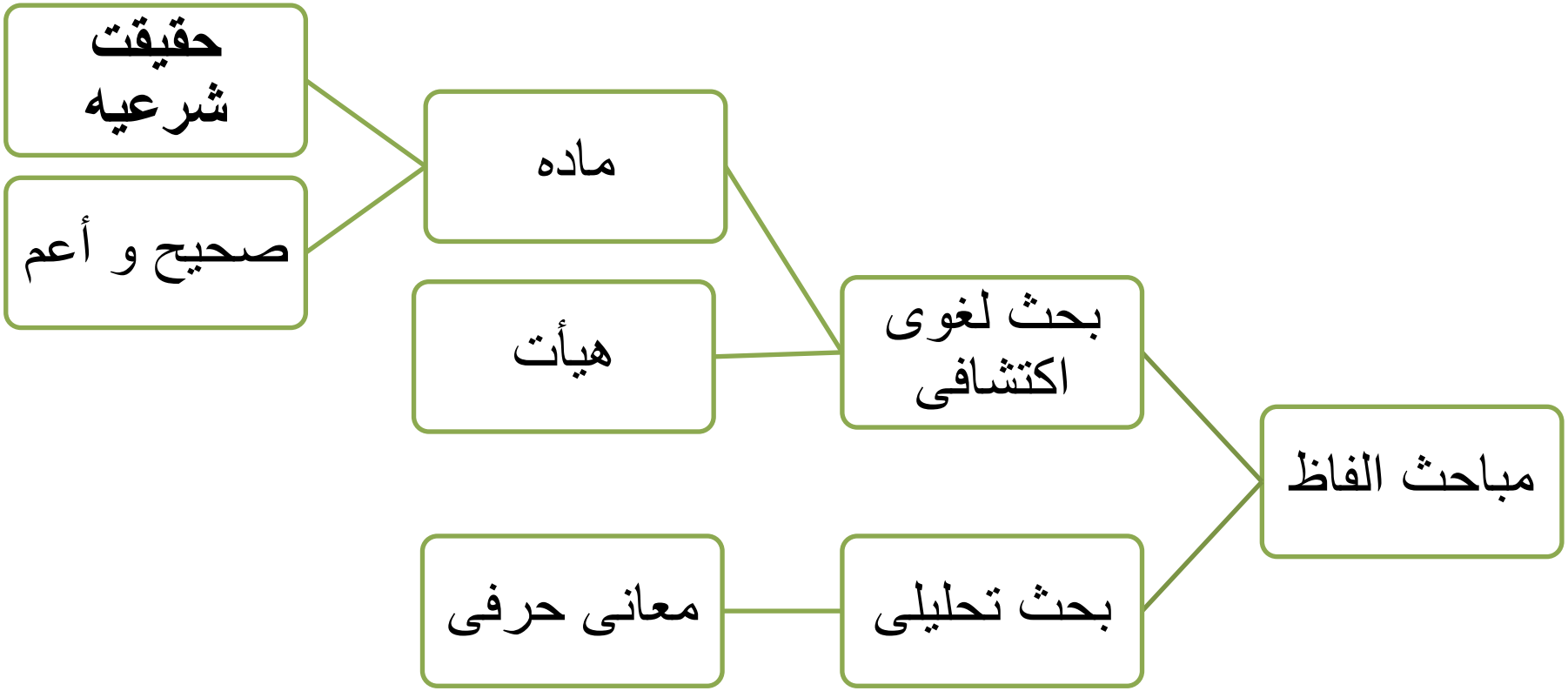

البحوث اللفظية التحليلية

الهيئة: التركيب الخاصّ لمفردات معيّنة من حروف أو كلمات

الهيئات

هيئات الجمل

الهيئات الإفرادية.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

البحوث اللفظية التحليلية

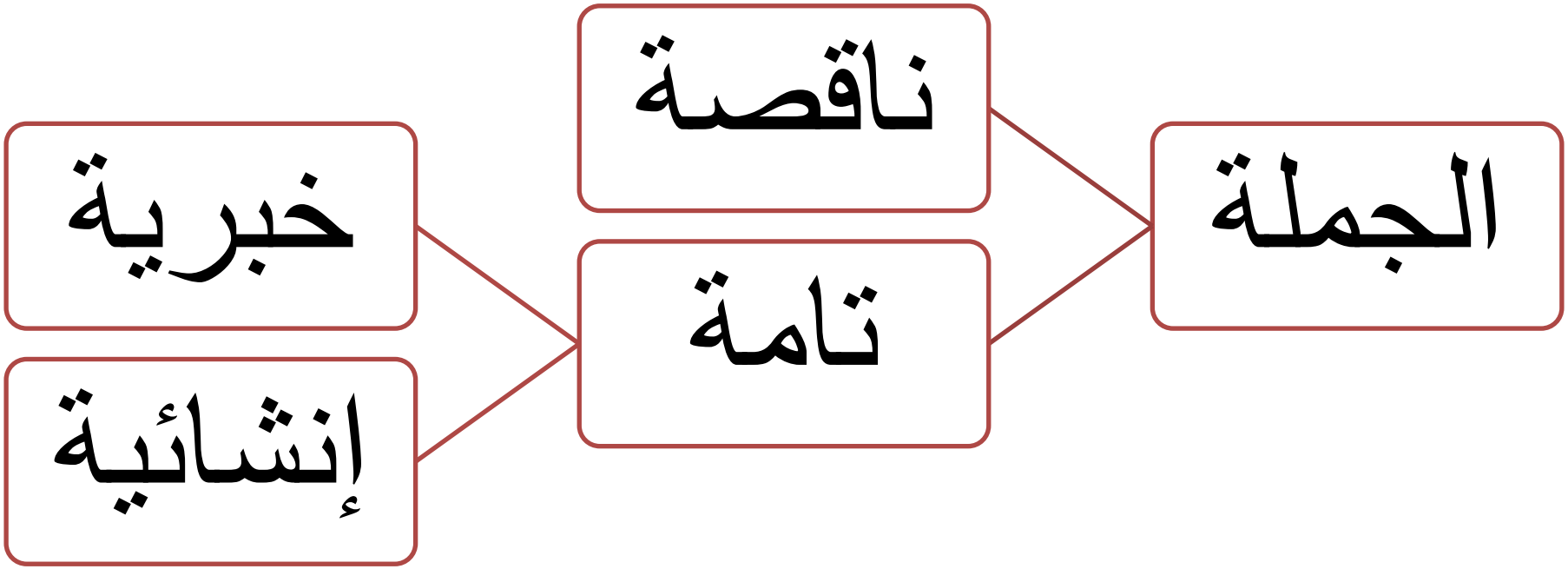

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

٣- الجمل التامة الإنشائية

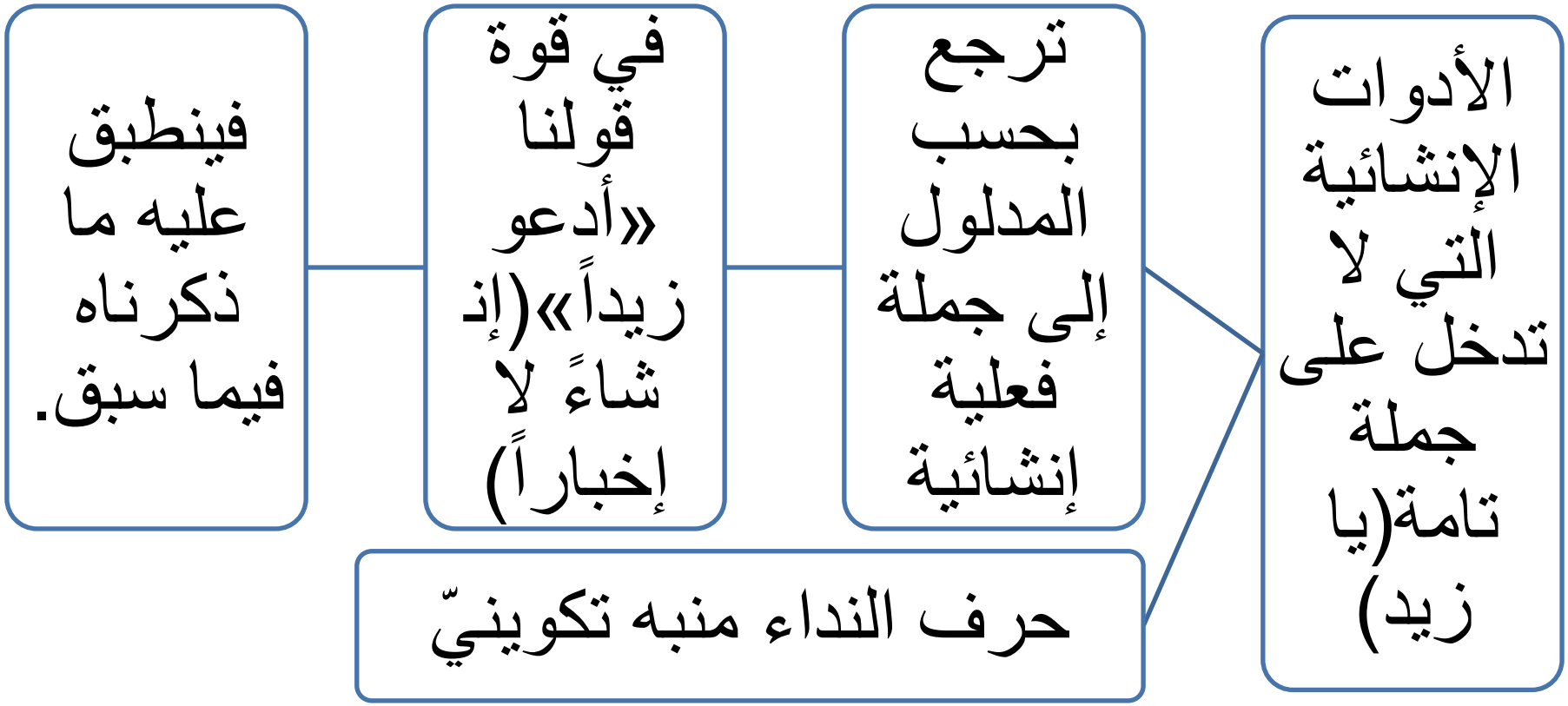

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٢

٣- الجمل التامة الإنشائية

ترجع بحسب المدلول إلى جملة فعلية إنشائية

الأدوات الإنشائية التي لا تدخل على جملة تامة(يا زيد)

حرف النداء منبه تكوينيّ

المنبهيّة التكوينيّة لحرف النداء نسبتها إلى «زيد» و غيره على حدّ واحد

الدال الآخر هو هيئة «يا زيد»

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٢

٤- مفاد الجملة الشرطية

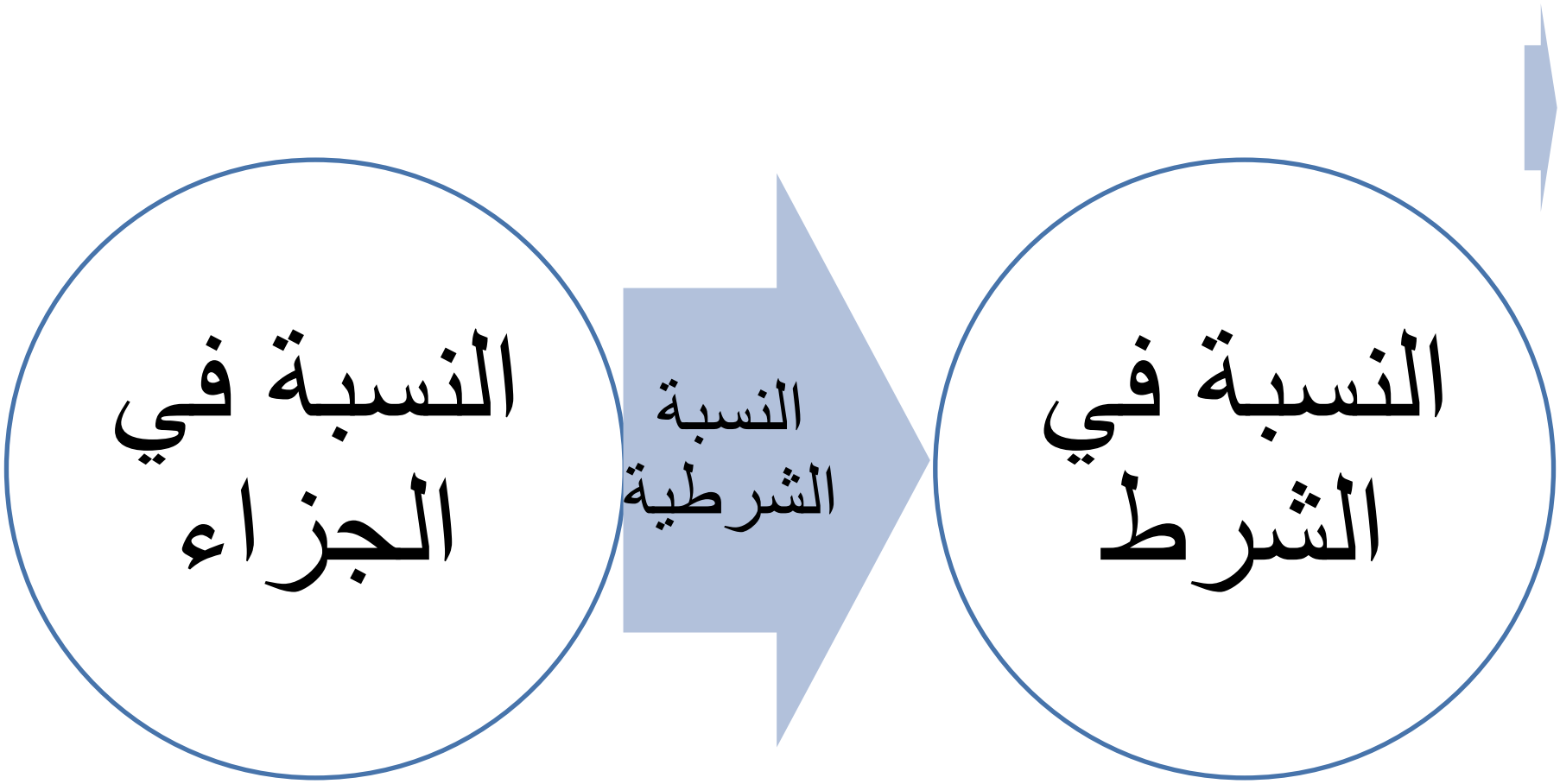

٤- مفاد الجملة الشرطية

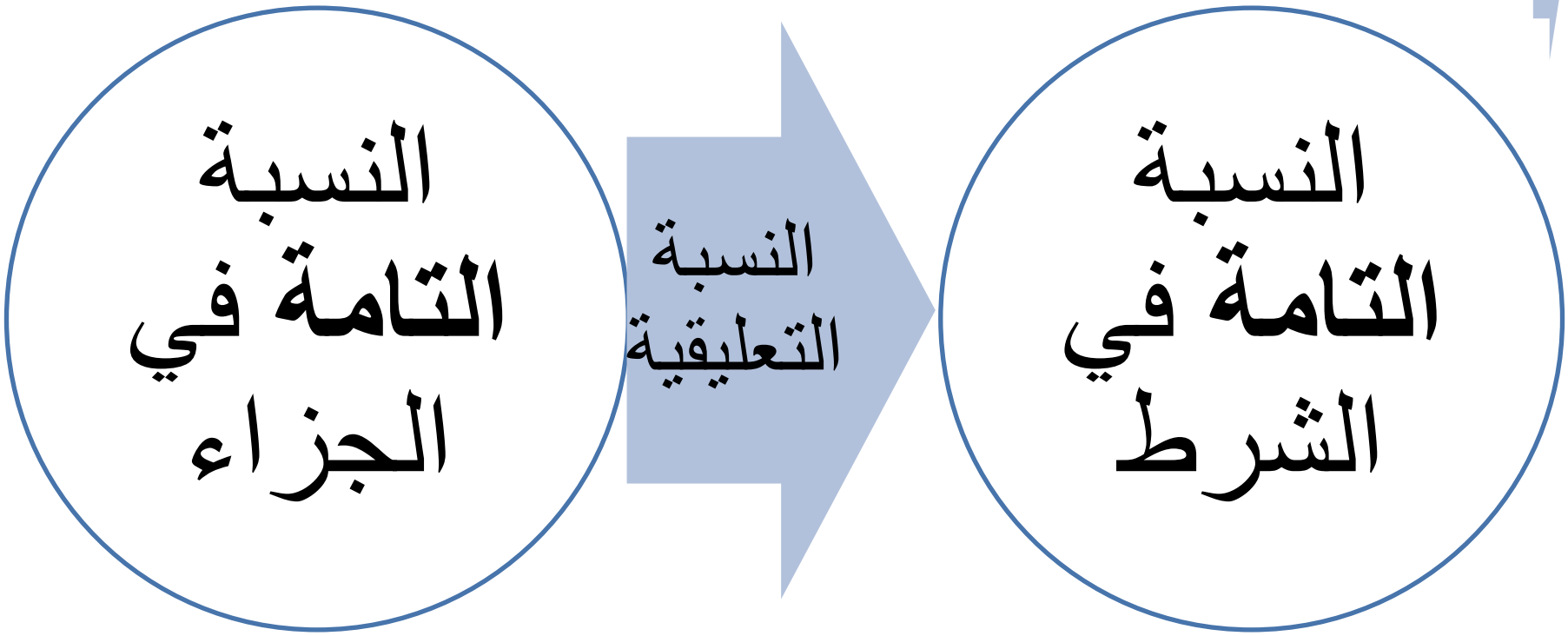

البحوث اللفظية التحليلية

الهيئة: التركيب الخاصّ لمفردات معيّنة من حروف أو كلمات

الهيئات

هيئات الجمل

الهيئات الإفرادية.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

٢- الهيئات الإفرادية

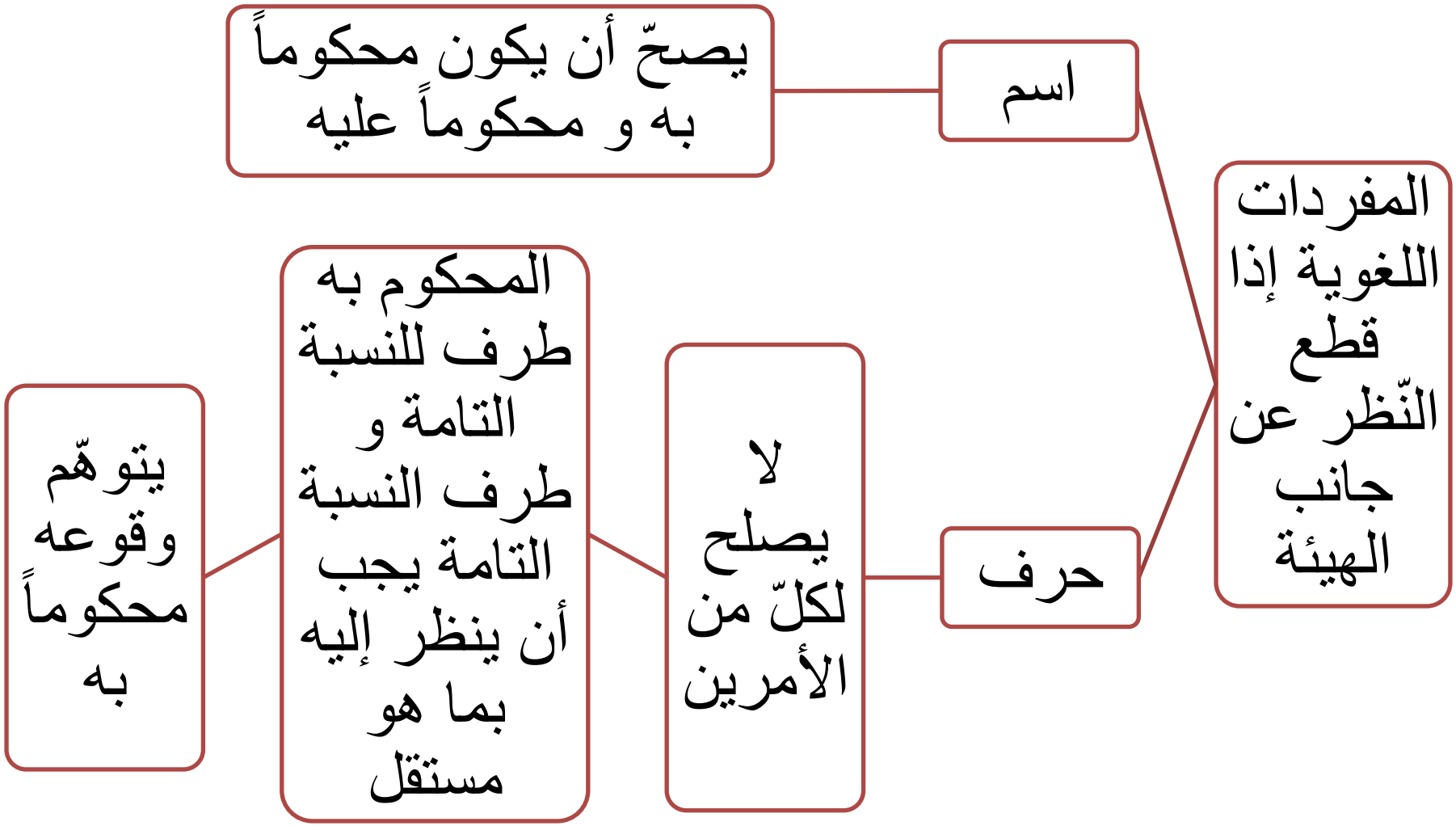

١٠ بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٥

٢- الهيئات الإفرادية

- و هذا هو السرّ الفنى لما اتَّفق عليه النحاة من تقدير مفهوم اسمى فى أمثال المقام على نحو تعود الجملة المذكورة إلى قولنا «الرّجل كائن فى الدار» ليعطى لكلّ من النسبتين حقّها بدون محذور.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٥

٢- الهيئات الإفرادية

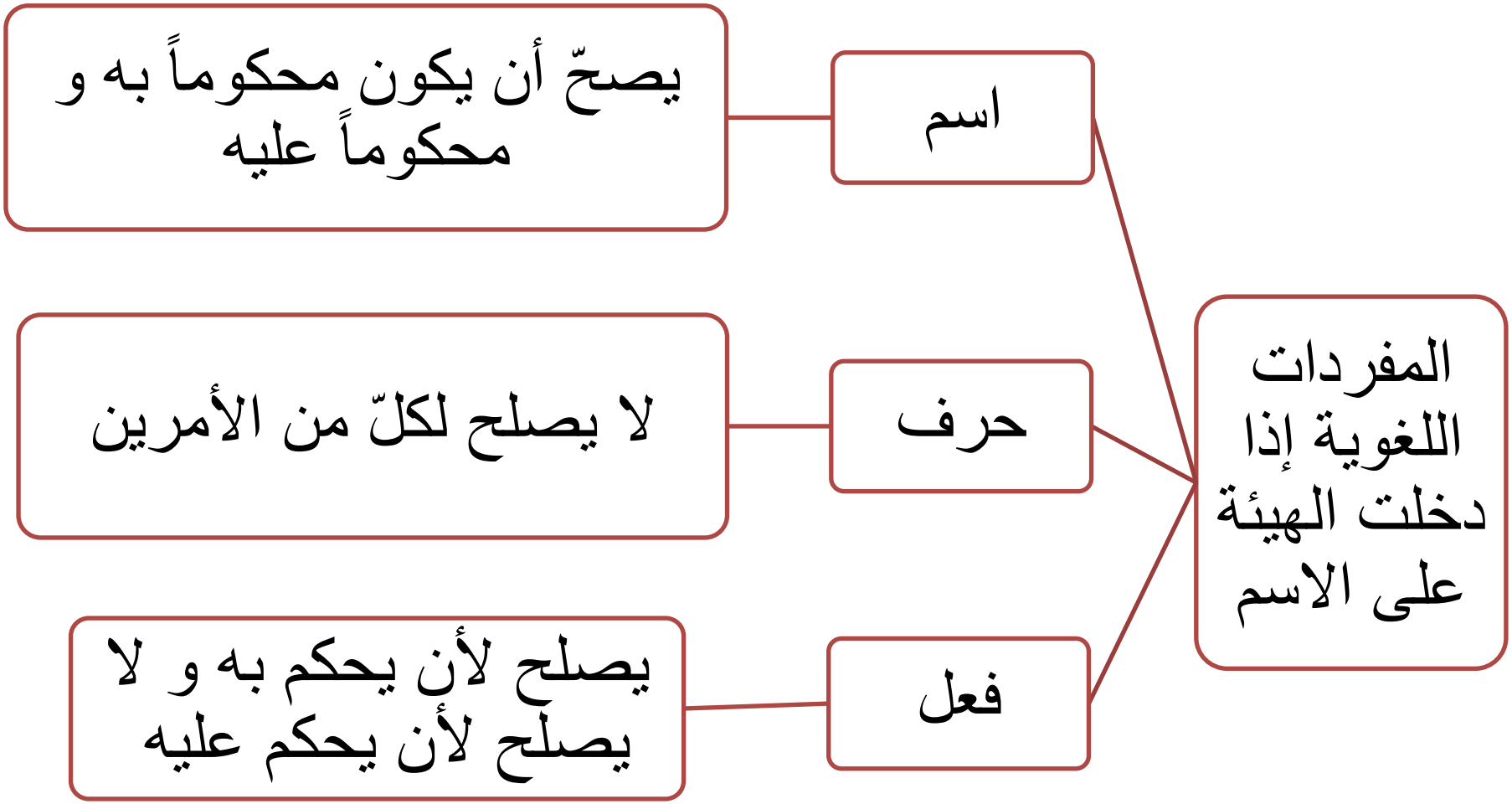

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٥

٢- الهيئات الإفرادية

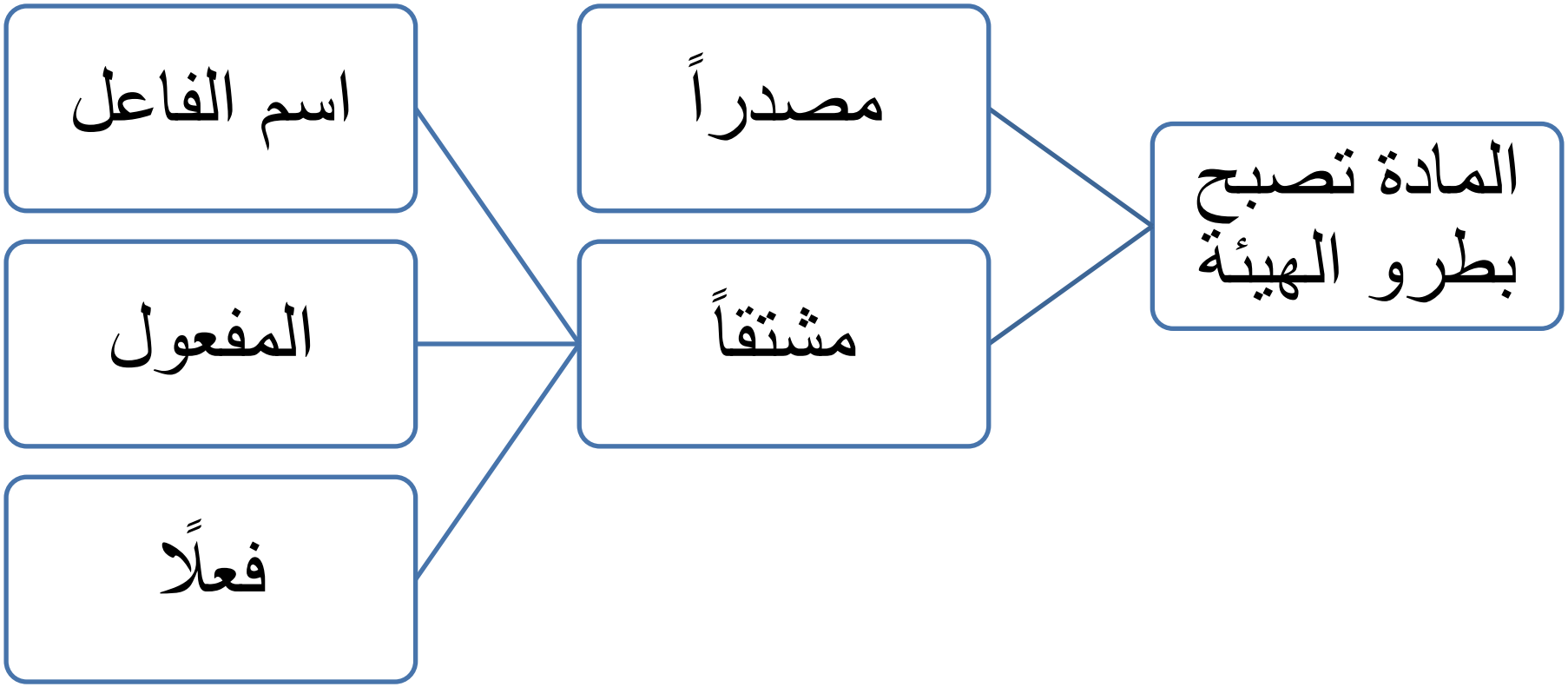

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٥

٢- الهيئات الإفرادية

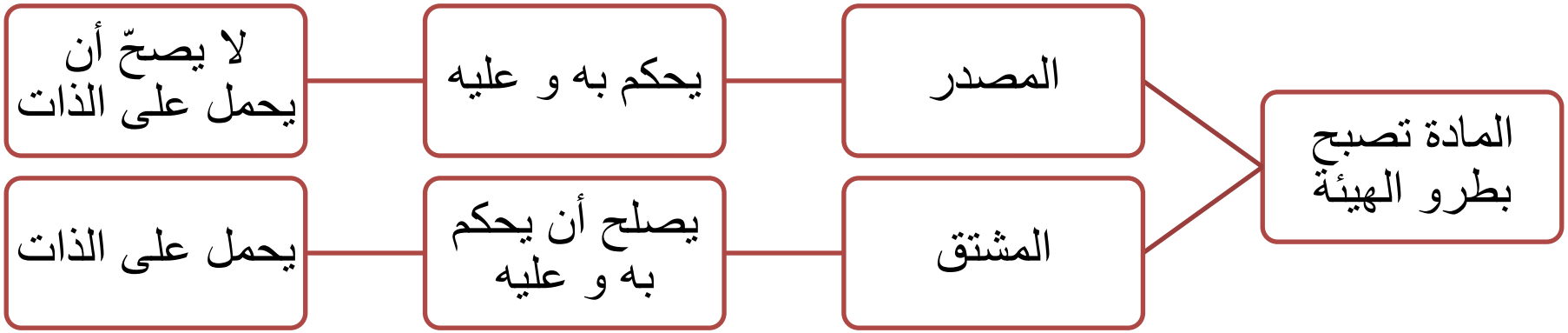

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٦

١- هيئة الفعل

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٦

١- هيئة الفعل

- و بلحاظ هذه المسلَّمات يبطل ما نقل عن المحقق النائينى (قدس سره) من أنَّ **هيئة الفعل تدلّ على نسبة تامة هى نسبة الحدث إلى فاعله على نحو التحقق**،
- و كذلک ما أفيد من قبل السيد الأستاذ- دام ظلّه- من أنَّ مفاده قصد الحكاية،

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

- امّا الأول فلان النسبة الصدورية بين الحدث و فاعله يستحيل أن تكون تامة لكونها تحليلية.
- و كأن المحقق النائينى بإضافته التحقق إلى النسبة أراد أن يجعلها تامة و يميّزها عن النسبة المأخوذة فى هيئة المصدر، بتصوّر أن الفرق بين التامة و الناقصة بذلک.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

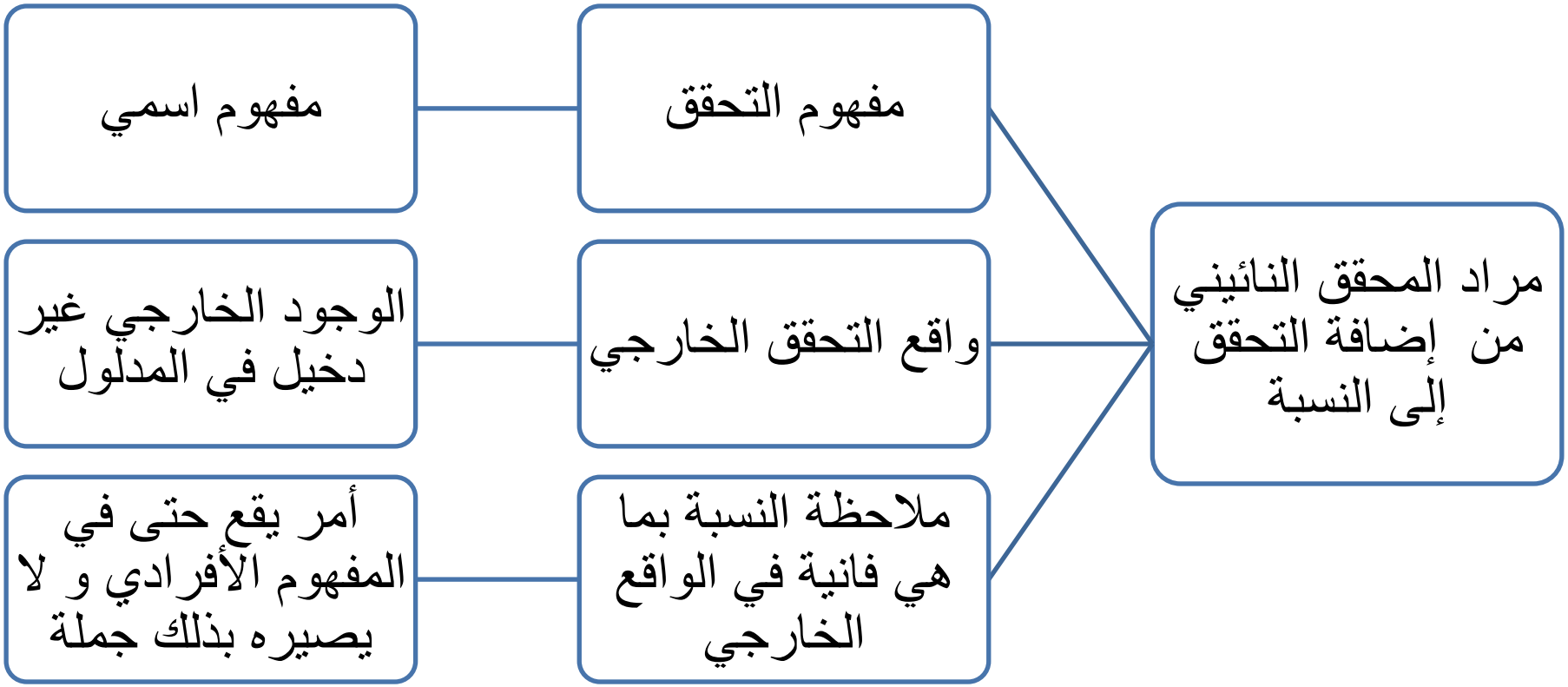

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

- و امّا الثانى: فلأنه رجوع إلى المدلول التصديقى مع انَّ الكلام فى المدلول الوضعى و هو تصورى.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

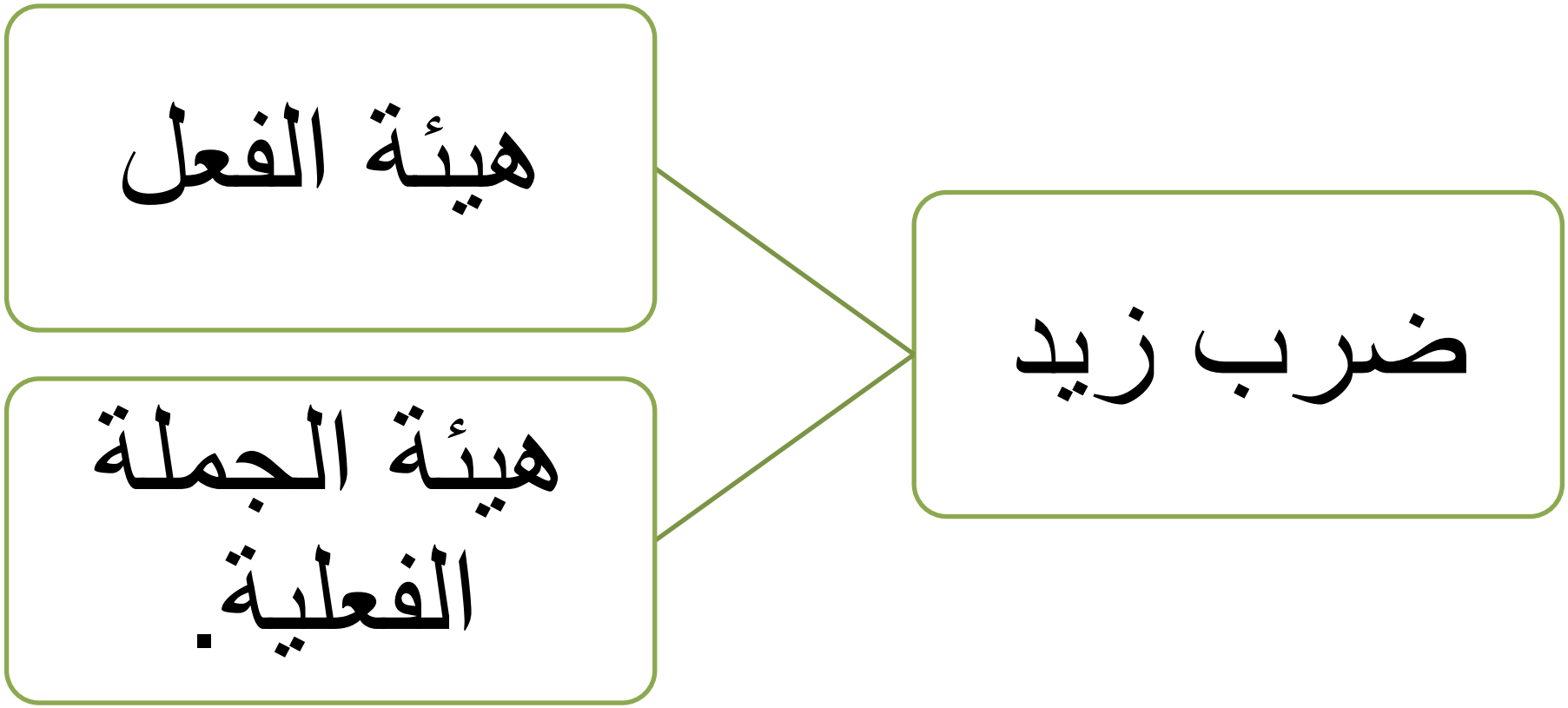

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

- الفرضية الأولى: انَّ فى جملة «ضرب زيد» هيئتين:
- إحداهما: هيئة الفعل
- و الثانية هيئة الجملة الفعلية.

١- هيئة الفعل

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

- و الأولى تدلّ على النسبة الصدورية الناقصة،
- و الثانية تدلّ على النسبة التصادقية التامة.

١- هيئة الفعل

- و هذا يفسّر لنا النقصان فى الفعل بدون استكمال الجملة لهيئتها. و
- لكن امام هذه الفرضية مشكلة و هى أن النسبة بحاجة إلى طـرفين، و إذا كانت الهيئة فى الفعل دالة على نسبة ناقصة فالمادة تدلّ على أحد طرفيها، و لا يوجد ما يدلّ على طرفها الآخر،
- و أمَّا الفاعل فهو طرف للنسبة التامة لا الناقصة.
-

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

- و هذا إشكال لا يرد فيما لو فرض انَّ هيئة الفعل كان مفادها النسبة التامة، لتوفر الدالين على الطرفين فيها.
- و الالتزام بدلالة الهيئة على النسبة الناقصة و أحد الطرفين معاً غريب أيضا، و لازمه انفهام ذات مبهمة من الفعل و **هو خلاف الوجدان**.
- و الإشكال نفسه يرد لو قيل بوضع هيئة المصدر للنسبة الناقصة أيضا.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

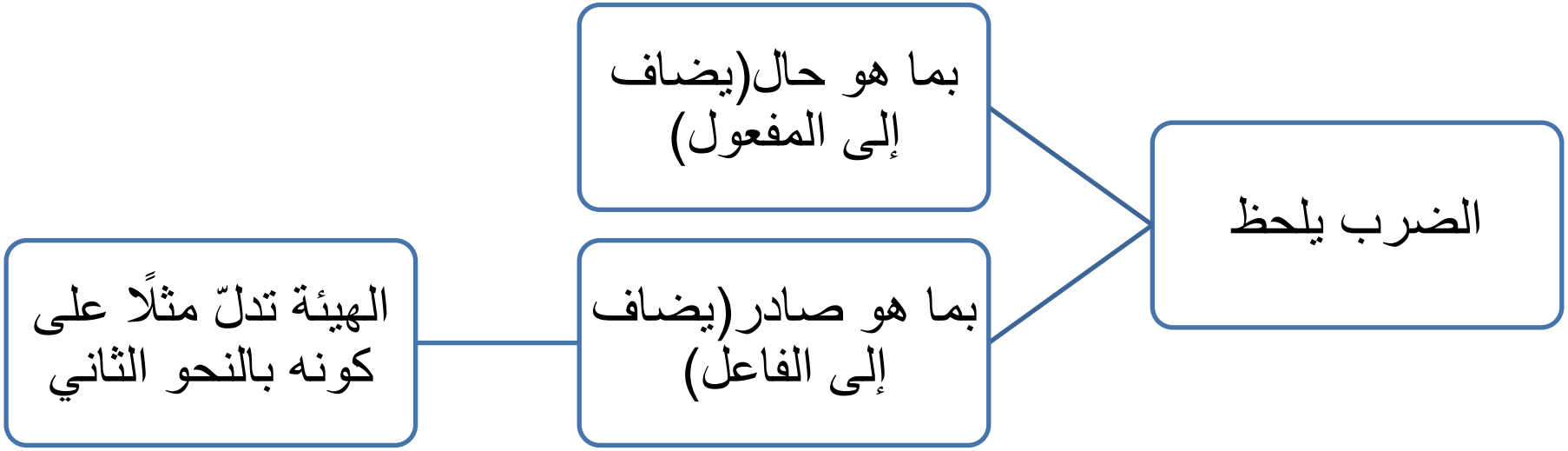

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٨

١- هيئة الفعل

- و حلّ هذه المشكلة: بأن النسبة التى يفرض دلالة الهيئة عليها ليست بمعنى النسبة المتقومة بطرفين بل بمعنى خصوصية فى الضرب الملحوظ مدلولًا للمادة،
- فانَّ الضرب
- تارة: يلحظ بما هو حال، و هذا هو الضرب الّذى يضاف إلى المفعول.
- و أخرى: يلحظ بما هو صادر، و هذا هو الضرب الّذى يضاف إلى الفاعل، فالهيئة تدلّ مثلًا على كونه بالنحو الثانى.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٨

١- هيئة الفعل

- و لا يرجع ذلک إلى أخذ نفس مفهوم الصدور أو الحلول فإنَّهما مفهومان اسميان بل أخذ منشأ انتزاعهما الّذى هو حالة مخصوصة فى كيفية لحاظ الضرب و هذه الحالة قائمة بالضرب بنحو قيام المعنى الحرفى بالمعنى الاسمى و ليست نسبة قائمة بين معنيين اسميين لتحتاج إلى طرفين،
- و الشىء نفسه نقوله لحل المشكلة بالنسبة إلى هيئة المصدر أيضا.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٨

١- هيئة الفعل

- و يمكن أن نجد حالات مماثلة لهذه الظاهرة فى المعانى الحرفيـة أى لمعنى حرفى تتمثل حرفيته فى اندكاكه فى المعنى الاسمى على نحـو يكون الحرف دالًا على خصوصية فى المعنى الاسـمى لا علـى نسـبة بين طرفين،
- و من تلك الحالات **اللام** التى تدخل على الكلمة و تدلّ على التعيين بأقسامه، فان التعيين ليس نسبة بين مفهومين اسميين بل حالة خاصـة بالمدخول.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٨

١- هيئة الفعل

- و على هذا الأساس يبقى على هذه الفرضية ان تفسر لنا الخصوصية السادسة من الخصوصيات المتقدمة، و هى عدم صحة الحكم على فعل الماضى و عدم صحة حمله على مصداق مدلول المادة.
- إذ قد يقال: ان مجرّد اكتساب مدلول مادة الفعل نسبة ناقصة تقييدية من ناحية الهيئة لا يخرجه عن الاسمية الكاملة و الصلاحية لأن يحكم به و لأن يحمل على مصداقه، و إلا لوقع مثل ذلک فى المصدر بناء على انَّ الهيئة المصدرية موضوعة للنسبة الناقصة.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٨

١- هيئة الفعل

الكلمة التي تتركّب من دالين أحدهما الهيئة و الآخر المادة

الركن فيها بحسب إفادة مجموع الدالين لمجموع المدلولين المادة.

الركن هو الهيئة.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٩

١- هيئة الفعل

- و يمكن تفسير ذلک و التمييز بين فعل الماضى و المصدر بعد افتراض ان الهيئة فى كل منهما تدلّ على نسبة ناقصة ببيان حاصله:
- ان الكلمة التى تتركّب من دالين أحدهما الهيئة و الآخر المادة على النحو الّذى ذكرناه فى المصدر و الفعل،
- تارة: يكون الركن فيها بحسب إفادة مجموع الدالين لمجموع المدلولين المادة.
- و أخرى: يكون الركن هو الهيئة.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٩

١- هيئة الفعل

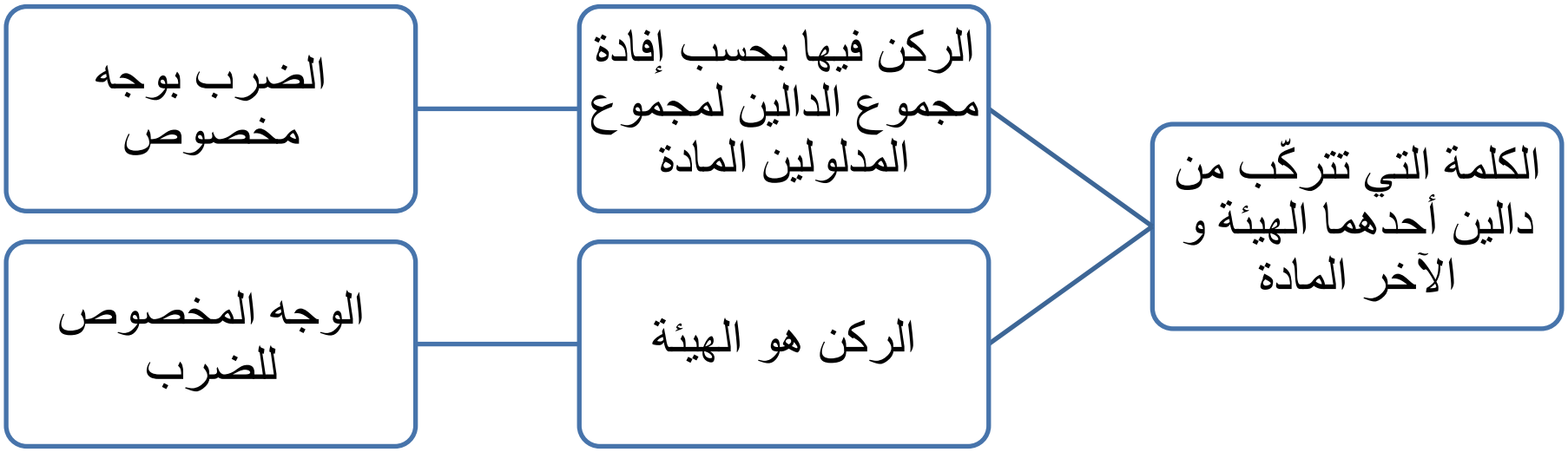

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٩

١- هيئة الفعل

- و ذلک انّا سنوضح فی محله انَّ الجملة المشتملة علی حـرف و اسـم تکون بمجموعها دالة علی مجموع المعنیین.
- و مجموع المعنیین فی المقام
- تارة: یکون المتحصل منهما الضرب بوجه مخصوص.
- و أخری: الوجه المخصوص للضرب.
- و الأول معناه رکنیة مدلول المادة، و الثانی معناه رکنیة مدلول الهیئة،

بحوث فی علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٨

١- هيئة الفعل

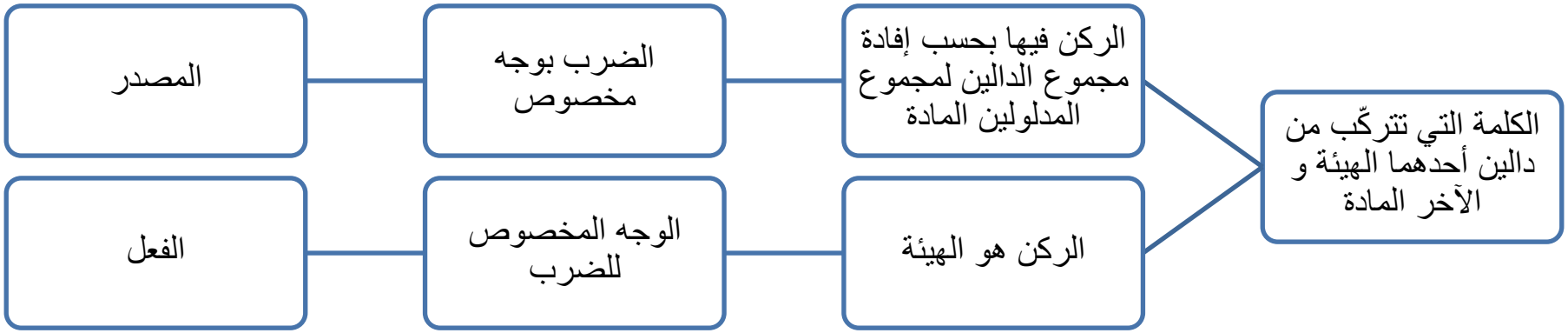

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٩

١- هيئة الفعل

- و المصدر منزل فى اللغة على الوجه الأول على القول بتضمن هيئته للمعنى،
- و الفعل منزل فى اللغة على الوجه الثانى،
- و لهذا لا يصحّ ان يحكم عليه لأن الركن فيه هو مدلول الهيئة الحرفى، و لا ان يحمل على مصداق مدلول المادة لأنَّه ليس مصداقاً لمدلول الهيئة الّذى هو الركن فى المعنى الجمعى للكلمة بمادتها و هيئتها،
- و هذا الافتراض يفسر لنا إحساسنا الوجدانى بالفرق بين الفعل و المصدر حتى مع تكفل المصدر للنسبة أيضا.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٨

١- هيئة الفعل

- قد يقال أن فرض كون الركن فى مدلول فعل الماضى هيئة و مادة هو وجه الضرب و كون الركن فى مدلول المصدر الضرب بوجه مخصوص خلف حرفية الهيئة إذ بعد حرفية هيئة فعل الماضى كيف يعقل أن يكون مفادها ركناً و ملحوظاً بنحو الاستقلال بحيث يكون مفاد المادة تابعاً له و تحت الشعاع له فان هذا إرجاع للهيئة إلى معنى اسمى بحسب الحقيقة بحيث لا يبقى فرق بين مدلول فعل الماضى و مدلول قولنا صدور الضرب مع انَّ هذا اسم و ذاک حرف

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٨